عنف جماعي

يوناتان الشيخ

ترجمة: عبد عزّام

ظهر بالأصل في العدد 3 من مجلّة مفتاح، سنة 2011

يتناول مفهوم العنف الجماعي ويميِّز حالات فيها تقع مجموعات سكانية متنوعة، في اقليم معين وفي فترة محدّدة، ضحية لأشكال عديدة ومختلفة من العنف الجسدي، الذي تمارسه ضدها، لأسباب ودوافع شتّى، تشكيلة واسعة ومتنوعة من المجموعة الأخرى. ويُدعى هذا عنفًا جماعيًا بسبب الأعداد الغفيرة التي تقع ضحية له، والأهم من ذلك، أنه يُدعى كذلك بسبب الأعداد الغفيرة التي تمارسه.

يتطرق مفهوم العنف الجماعي إلى أوضاع هي من حيث تعريفها وجوهرها جريمة دولة (Crime-state)، ولكن المفهوم، بالرغم من ذلك، لا يقوم على اختزال الدولة إلى مؤسسات السلطة، فالحالات التي يسعى إلى الإشارة إليها وتحديد ملامحها ليست سياسة متعمّدة تنتهجها مؤسسات السلطة ضد جزء من المجموعات السكانية الخاضعة لها. ليس المقصود هنا العنف البؤري شديد التفصيل الذي يمارسه "الحكام" ضد مركب معين من المجموعات السكانية "المحكومة"، سواءً كانت مجموعات داخل الإقليم الشرعي للدولة أو مجموعات سكانية ترزح تحت احتلال. ويتطرق مفهوم العنف الجماعي إلى جريمة دولة إذا كانت الدولة مجرد انعكاس لكلٍّ نظري غير مطابق لمؤسسات السلطة ("صاحب السيادة") أو لمجمل المجموعات السكانية المحكومة ("الشعب"). الدولة بمفهومها كتصوّر لوحدة سابقة للحاكمين والمحكومين، على صعيد المنطق، لا تعتمد عليهم، وتشكِّل الأرضية التي يظهرون عليها ويتشكلون عبر علاقة تبادلية[1]. ويعني المصطلح جريمة دولة، عندما تعني الدولة نوع الموقع الذي تُرتكب فيه الجريمة وليس الذات القصدية التي تولِّدُها. والعنف الجماعي، من هذه الناحية، هو جريمة دولة بالمعنى التالي: منع وقوعه هو جزء من قيام منظومة عالمية بتأسيس الدولة ككائن للتنظيم.

ويسعى مفهوم العنف الجماعي إلى أن يغمر النقاش بالتعدُّد والتنوّع والفوضى والعشوائية التي تعتبر نموذجية جدًا للحالات التي يسعى المفهوم إلى الإشارة إليها. في الوقت ذاته، وعلى خلفية هذه الفوضى، يرغب هذا المفهوم أيضًا أن يؤكد على شكل محدد من المنطق البنيوي الشامل، على نموذج بنيوي متكرر الظهور في جميع هذه الحالات، يتمثّل في تشكُّل ائتلافات عنف. ففي أنحاء الاقليم الذي نحن بصدده تتكون شبكات هشة من المجموعات العنيفة. وتكون هذه المجموعات على استعداد لصياغة ما تحدثه بمصطلحات شرخ رئيسي معين (master cleavage) لقاء الوصول إلى موارد مادية وسياسية. ويسعى مفهوم العنف الجماعي إلى أن

يوناتان الشيخ: مدرسة التاريخ، جامعة تل أبيب؛ قسم العلوم الإجتماعيّة والسياسيّة والإتّصال، الجامعة المفتوحة.

يعكس النمطية المحددة التي ينعكس فيها التوتر المزمن بين التعدد والوحدة، التوتر الراسخ في مفهوم الدولة الحديثة، في الظاهرة التي نتناولها هنا.

من الممكن أن نجد أمثلة عن حالات من العنف الجماعي خلال القرن العشرين في الأناضول خلال العقدين الأخيرين من حكم الإمبراطورية العثمانية، في مناطق الاحتلال النازي في شرق أوروبا، في شرق أوروبا وجنوبها خلال العقد الذي تلى الحرب العالمية الثانية، في الاتحاد السوفييتي في الفترة ما بين 1918 و1922، في الصين في الفترة بين 1928 و1949، في رواندا في 1994، في أندونيسيا في الفترة بين 1965 و1966، في كمبوديا في الفترة بين 1970 و 1979، وخلال سيرورة تفتّت يوغسلافيا على امتداد سنوات التسعين، في جنوب السودان منذ 1984، خلال الانفصال بين الهند والباكستان في سنة 1947، في قبرص في سنة 1971؛ في فلسطين: أرض إسرائيل في 1948، في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ 1999، في أوغندا في الفترة بين السنوات 1971 و 1979، في كولومبيا خلال الفترة بين 1948 و1958، في غواتيمالا بين السنوات 1954 و1983، في شمال العراق في الفترة بين 1986 و1989. ويبدو للوهلة الأولى أننا أمام قائمة متباينة جدًا – أحداث مختلفة لا يشعر المرء بالراحة إزاء ضمها معًا على هذه الصورة – قائمة تطمس الفروق التي لا يجوز محوها. ويسعى النقاش التالي إلى بحث ما يمكّن من التفكير به حول هذه الأحداث بصفتها تمثّلات مختلفة لنمط واحد– عنف جماعي – وفحص الفائدة الكامنة في ذلك.

ويرد وصف بعض هذه الأحداث وتحليلها في الأدبيات البحثية كعمليات جينوسايد Genocide، بمعنى إبادة جماعية جسمانية مقصودة لمجموعة قومية أو دينية أو عرقية أو إثنية، وبعضها الآخر كأحداث تطهير إثني – أي خلق حالة نقاء وتجانس اثنيين(homogenization) في إقليم معطى بواسطة اقتلاع جسدي لمجموعة ما لأنها تحمل هوية اثنية مختلفة. وفي غالبية الحالات، يكون تأطير وتحليل هذه الأحداث بصفتها عمليات جينوسايد* (إبادة جماعية) أو عمليات تطهير إثني موضع خلاف جوهري ومرير. وتعمل الحالات التي ذكرت أعلاه كأحداث تاريخية مؤسِّسة من حيث بلورة الهويات الجماعية وتسويغ الأنظمة الحالية في الدول التي وقعت هذه الأحداث داخل حدودها. وبما أنّ الأمور تسير على هذا النحو، فإنّ الخلافات بشأن الطريقة التي يصح فيها تأطير هذه الحالات ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتطوير أو صَدِّ مشاريع سياسية محددة. إن تأطير وتحليل هذه الحالات كأحداث عنف جماعي من شأنهما إعادة فتح النزاعات التي تتغذى من ذكرى هذه الأحداث أمام تفسيرها من جديد؛ كما أنّ وصفها وتصوّرها كأحداث عنف جماعي قد يتيحان توقعات جديدة لما من شأنه أن يحدث في تلك المساحات الاقليمية وفي صفوف المجموعات السكانية التي اعتادت واقع النزاعات. وعليه، فسوف أطرح فيما يلي مفهوم "العنف الجماعي" كبديل للمفهومين جينوسايد وتطهير إثني؛ وسيكرّس النصف الأول من هذا المقال لتعريف هذه المفاهيم وللسياق التاريخي الذي نشأت فيه وللوظائف التي كان ينبغي أن تؤديها، وبطبيعة الحال، للصعوبات والمشاكل الكامنة فيها. أما النصف الثاني فسوف يطرح مفهوم العنف الجماعي بديلا لها.

البيئة المفهومية

المفهومان جينوسايد (إبادة جماعية) وتطهير إثني يرتبطتان، على نحو وثيق، بالبيئة المباشرة لمفاهيم على شاكلة حرب، حرب أهلية، حرب عصابات، عمليات تطهير سياسية، جرائم حرب، جرائم ضد الإنسانية، نظام إجرامي، مجتمع مضطهِد (Persecuting Society)، شمولية، إحتلال، أبارتهايد، إثنوقراطية، ديمقراطية إثنية، عنصرية، ثورة، إنقلاب عسكري، نضال من أجل تحرّر قومي، دولة فاشلة (failed State)، حكم أمراء حرب (Warlordism)، إرهاب، تمييز وملاحقة أقليات، تمرُّد (Insurgency)، مقاومة (resistance)، إحلال سلام (Pacification)، مزج قسري (Forced Assimilation)، طرد واقتلاع بالقوة (Forced Uprooting).

أين يمر الحد الفاصل بين جرائم ضد الإنسانية والجينوسايد (مثلاً، في حالة Desaparecidos في الأرجنتين في الفترة بين 1976 و 1983)؟ وبين حرب العصابات والجينوسايد (مثلاً كما في كولومبيا، في الفترة بين سنة 1948 و1958)؟ وما الذي يميِّز اقتلاعًا قسريًا حتى لا يعتبر تطهيرًا إثنيًا (كما في حالة مغادرة المستوطنين الفرنسيين للجزائر في سنة 1962)؟ وبماذا تحديدًا يختلف نمط القتل الذي يشيع خلال الحرب الأهلية عن ذلك النمط النموذجي لحكم أمراء الحرب؟ ولماذا لا يعتبر هذا جينوسايد (إبادة جماعية) (كما في حالة الكونغو منذ سنة 1993)؟ وما هو التطهير الإثني الذي ليس جينوسايد (في الحرب بين كرواتيا وصربيا في بداية التسعينيات، على سبيل المثال)؟ أليست عمليات التطهير السياسي التي تشكل جزءًا من سياسة المزج والصهر القسري (كما في حالة تصفية نخب ورجال دين في التبيت من قبل النظام الصيني منذ 1950) نوعًا من الجينوسايد؟

إنّ رسم الحدود الفاصلة داخل بيئة مفهومية كهذه هو عملية لا نهائية حيث أنّ جميع هذه المفاهيم كانت، منذ ظهورها، وما زالت موضع خلاف جوهري،[2] ووضع حدود التقسيمات المفهومية في بيئة مفهومية ما هو طبعًا مشروع له هدف – فلماذا توضع الحدود؟

ينهمك وضع الحدود الدقيقة لدلالات المفاهيم القانونية (مثل جينوسايد، جرائم ضد الإنسانية، جرائم حرب، احتلال) بسد "فجوات البراءة" (Impunity Gaps) – حالات لا تندرج فيها أعمال معينة تحت أي من تعريفات المفاهيم القائمة، لكنه من الواضح أنها يجب أن تعتبر جنائية[3]. هذا معناه أنّ مسألة الحدود بين جرائم ضد الإنسانية وبين الجينوسايد (الإبادة الجماعية) ليست ذات أهمية ما دام من الممكن أنّ نؤكد أنّ جميع الأفعال ذات الصلة مدرجة، بشكلٍ مؤكد، تحت إحدى هذه التصنيفات؛ ومن الواضح أنّ ضحايا حالة معيّنة يفضلون دائمًا أن يجري تعريف ما حدث لهم على إنه إبادة جماعية وليس "فقط" جرائم ضد الإنسانية (على سبيل المثال، مطالبة بوسنيا بإدانة صربيا بارتكاب جريمة إبادة جماعية ضد البوسنيين المسلمين)، في حين يفضل المنفذون أن لا يتهموا بارتكاب الإبادة الجماعية (كما في حالة الجدل المحتدم الذي يدور في اسبانيا حول الشكل الأصح لتعريف الجرائم التي ارتكبت خلال الحرب الأهلية وملاحقة الشيوعيين تحت حكم فرانكو). ولكن هذه التفضيلات لا تقوم على منطق قانوني، وإنما على المكانة الرمزية لهذه المفاهيم وعلى رأس مال الهيبة والوجاهة المرافق لها، وعلى الآثار السياسية التي يمكن تحقيقها بواسطتها وعلى ديناميكية "منافسة الضحايا"[4] المثيرة للاشمئزاز.

ويدّعي خبراء قانون معروفون على المستوى العالمي أن يجب إعفاؤهم من إبداء رأيهم في اعتبارات الهيبة والسياسة من النوع الذي وُصف آنفًا – اعتبارات "شعورية".[5] ولكنه على الرغم من ذلك، كل من يرغب في استخدام مصطلحات كهذه كأدوات للوصف والتحليل التاريخي والسياسي والاجتماعي أو الاحتلال، يجد نفسه يجعل من هذه العوامل اعتبارًا مركزيًا. لذلك، علينا أن نولي اهتمامًا للأنطولوجيا السياسية التي تكوِّن معاني وحدود المفاهيم جينوساید، تطهير إثني وعنف جماعي، ولمعرفة اللاعبين الجماعيين الماثلين في لب هذه المفاهيم؟ وما هي أشكال تنظيم وتزامن الفعل؟ وما هي العلاقة التي تقيمها بين الوعي والفعل (أيديولوجيا، سياسة عملية، والفعل في مواقع مختلفة على أرض الواقع)؟

جينوساید (إبادة جماعية)

وضع المفهوم "جينوساید"، لأول مرة، في سنة 1944 من قِبل الخبير القضائي اليهودي البولندي رفائيل لِمكين، في كتابه "حكم دول المحور في أوروبا المحتلة".[6] وقد جرت صياغة المفهوم بشكلٍ مقصود على نسق Homicide (قتل)، Suicide (انتحار)، Infantecide (قتل الأطفال)، Parentcide (قتل الأب – قتل الوالدين)، Regicide (قتل الملك – قتل صاحب السيادة). في جميع هذه المفاهيم، يتغير معنى الفِعل – قتل – وفقًا لهوية موضوع الفعل أي من يقع عليه الفعل. قتل إنسان ينظر اليه بصفته يختلف عن قتل حيوان، وقتل الانسان نفسه يختلف عن قتل شخص آخر؛ قتل طفل أمر يختلف عن قتل بالغ، وقتل شخص لوالديه يختلف عن قتل أي شخص تربطه به علاقة قرابة من نوع آخر؛ قتل صاحب السيادة يختلف عن قتل أي شخص آخر. وعلى نفس المنوال تمامًا، قتل ما اختار لمكين تسميته genos (الجماعي) يختلف بشكلٍ ذي مغزى عن قتل حشد عرضيّ من الناس (الجماهير populace).

اختار كملين استخدام مصطلح genos من اليونانية القديمة، ومعناه غير واضح بصورة قاطعة (لأسبابٍ منها أننا لا نعرف بالتأكيد أي المفاهيم كان قد استخدمها اليونان القدامى لوصف العلاقة بين المجموعات البشرية، علاقات القرابة، الشراكات الثقافية وما إلى ذلك")[7] وعلى كل حال – افترض لمكين – مثل كثيرين من معاصريه – أنّ معنى genos هو شعب (People). وكان وجود الشعوب (مثل الشعب اليهودي، الشعب الألماني، الشعب الفرنسي) ككيانات جمعية بدائية أوليّة، ما قبل-سياسية، موجودة فعلاً وفي حد ذاتها، قد اعتبر في سنوات الأربعين من القرن العشرين أمرًا عاديًا رتيبًا. هذا صحيح بالتأكيد بالنسبة للمكين، الذي نشأ في المناخ السياسي الذي كان سائدًا في بولندا في الفترة بين الحربين العالميتين، وهي دولة كان 40% من سكانها يعرّفون كمجموعات أقلية. بالنسبة للمكين، كانت الشعوب بمثابة واقع أنطولوجي لا يمكن إخفاؤه تحت الملامح الاصطناعية للواقع، حيثُ قامت قوانين الدول بتعريف المواطنات على أساس عادي رتيب ووفقًا للإمكان التاريخي. ولو أردنا استخدام مصطلح يوناني قديم آخر، فإنّ الـ genos، في رأي لمكين، كان مشمولا تحت مظهر الديموس (Demos): الـ genos السلوفاكي، اليهودي، والألماني تواجدوا في حالة خلط مشحون ضمن الواقع المصطنع للديموس التشيكوسلوفاكي. والجينوساید، من هذا المنظور، هو قتل ذلك الكيان ما قبل السياسي الموجود تحت مظهر الديموس، بقصد خلق تطابق مطلق بين الديموس والجينوس.[8]

يعتقد باحثون آخرون أنّ لمكين أراد لمفهوم "جينوسايد" أن يقوم بالإشارة إلى الإبادة المقصودة لمجموعات قومية.[9] وبحسب هذا التوجُّه فإنّ اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الجينوسايد، والعقوبات المترتبة عليها، الصادرة في سنة 1948 (وستسمى لاحقًا اتفاقية الأمم المتحدة[10]) التي تعتبر الـ Genos "جماعة قومية، عرقية، دينية أو إثنية" لا تحتوي على ذكر مفصّل لأنواع المجموعات المختلفة التي يمكن تعريفها كـ Genos، وإنما تحوي سلسلة من المفاهيم المترادفة الهادفة إلى التشديد على قصد المشرِّع. وبما أنّ الشعوب أُدرِكت كأنها حقيقة موضوعية ماثلة أمام الجميع فقد ساد خوف من المراوغات والتهرب بحجج تقنية. مثلاً، كانت ثمة محاولة للزعم بأنّ اليهود في الحرب العالمية الثانية، لم يبادوا كشعبٍ وإنما كعرق (كما وصفتهم الأيديولوجية النازية) أو كمجموعة دينية (كما وصفهم حشد هائل من المتعاونين في الشرق) أو إثنية (على غرار ما وصفوا به في الولايات المتحدة، مثلاً). كذلك الأمر بالنسبة للأرمن، الذين أبيدوا في الحرب العالمية الأولى (وهو الأمر الذي لم ينكر فعلاً حتى سنة 1965[11])، فقد عُرِّفوا ، كمجموعة قومية، دينية، إثنية وعرقية، في الوقت ذاته. هذا التفسير تحديدًا قاد حكومة إسرائيل إلى ترجمة العنوان اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الجينوسايد والمعاقبة عليها إلى "اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة إبادة شعب والمعاقبة عليها"؛ وكانت الفرضية من وراء ذلك أنّ المجموعات الأخرى المذكورة في الاتفاقية – العرقية، الدينية، الاثنية – هي ببساطة تسميات أخرى للشعب.

في المقابل، يرى باحثون آخرون أن لمكين أراد أن يشير إلى فكرة أكثر عمومية باستعماله للمصطلح Genos، حيث قصد به مجموعة بشرية كبيرة، نسيجًا اجتماعيًا متواصلا يعادل ما يربو عن مجموع الأفراد الأعضاء فيه في كل لحظة معطاة. وهناك انطباع بأنّ التعريفات المختلفة التي استعرضها لمكين للمفهوم جينوسايد[12]، بين السنوات 1944 و1947 (في كتابه من سنة 1944، وفي المقالات التي نشرها في سنة 1945 وأثناء كونه عضوًا في مجموعة خبراء أعدّت المسودّة الأولى لاتفاقية الأمم المتحدة) تعكس بواسطة المعاني المختلفة التي تمنحها للمصطلح Genos تخبطات وحيرة عميقتين بشأن السؤال: ما الذي يقتل بالضبط عند تنفيذ جينوسايد؟".[13] تتعدى أهمية هذا السؤال المسألة العينية المتمثلة في تعريف المفهوم جينوسايد كجريمة دولية، لأنها حائرة إزاء مركبات الإنسانية في لحظة تشكيل المجتمع الدولي، في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

يمكننا أن نفهم من تصريحات معنية أطلقها لمكين، ولا سيما في تحليل ما فعله النازيون في بولندا المحتلة كمل ورد في كتابه الصادر في سنة 1944، ان الـGenos هو كل تشكُّل اجتماعي تبلور وتحول إلى واقع يولد الأشخاص فيه ويترعرعون ويعيشون، فمثلاً، بولندا في الفترة بين الحربين العالميتين كانت غير متجانسة من الناحية الإثنية والدينية بشكلٍ فريد بحيث كانت في حد ذاتها جينوس – جينوس يختلف بشكلٍ جدي عن الشعب البولندي المتجانس الكاثوليكي الذي عاش فيها بعد الحرب. بناءً على ذلك، يمكن القول أن الجينوس الذي عاش في بولندا في الفترة الممتدة بين الحربين قد أبيد بالكامل في الحرب العالمية الثانية. في أعقاب الحرب، أصبحت بولندا، في حدودها الجديدة، بدون المجموعات التي أبيدت (اليهود)، أو هُجِّرت (سكان من أصل إثني ألماني وأقليات تتحدث اللغة الأوكرانية)، إلى دولة متجانسة تمامًا من الناحية الدينية والإثنية.

ووفقًا لهذا التفسير، فإنّ النسيج الاجتماعي غير المتجانس هو نوع من الكلية المتفردة التي تزيد عن مجموع مركباتها- جينوس. أي أنه إذا كان الجينوس يعني، من جهة، كيانًا اجتماعيًا وشائجيًا، وما قبل- سياسي – شعب بالمعنى العضوي – ينبض بالحياة تحت الديموس ويهدده، فهو يعتبر، من الجهة الأخرى، شبيهًا بكل ديموس أتم تبلوره. وكل تواجد- معًا لأناس متفرِّدين في سماتهم لفترة طويلة متواصلة يكوِّن كلية متميزة تعتبر إبادتها جريمة جينوسايد.[14]

يمتد بين هذين القطبين محور تتابع يُفهم الجينوس على امتداده كعدد متنُّوع محدود مِن أنواع المجموعات: مجموعات دينية (البهائيين، المورمون، السامريين)؛ مجموعات قومية (الأكراد، الشيشان)؛ مجموعات عرقية (العرق الهندي- بورميزي، العرق البالاو- سيبيري)؛ مجموعات إثنية (الباسك، البنغال). وقد شملت المسوّدات الأولى للاتفاقية أيضًا مجموعات سياسية (شيوعيين، فوضويين-سنديكاليين، وأتباع بيرون) لكنها حُذفت، في نهاية المطاف، نتيجة رفض الاتحاد السوفياتي وسائر دول الكتلة الشرقية التوقيع على وثيقة تعرِّف إبادة مجموعات سياسية كأنها جينوسايد. وقد غُلفت المصلحة العارية تمامًا التي وقفت وراء هذا الأمر بإدعاء نظري حول غياب وجود تاريخي متواصل للمجموعة السياسية، وهو ما يفترض أن يميزها عن سائر المجموعات (هذا على الرغم من أن ممثل بريطانيا لمّح، خلال المباحثات نفسها، إلى وجود معسكرات قتل في سيبيريا عند مهاجمته لرفض الاتحاد السوفياتي الموافقة على شمل المجموعات السياسية).

في سنة 1948، بدء تبرير دفاع المنظومة الدولية عن الجينوس – الدفاع عن وجوده كتجمع متميِّز، خلافًا للدفاع عن حماية الحياة المادية للمجموعات الأعضاء فيه – بمصطلحات القِدم الزمني. وعليه، فإنّ المجموعات السياسية ليست وشائجية قديمة بما يكفي لتبرير الدفاع عنها بصفتها نمطًا متفردًا من الجماعية. المجموعات السياسية المحدَّدة التي تنظّمت كناطقة باسم هوية قومية؛ إثنية؛ دينية أو عرقية، ظهرت، كما هو مفهوم، في نفس الوقت، وعلى وجه التحديد في مرحلة ما على امتداد القرن التاسع عشر- مع حركات سياسية تحدثت باسم هوية طبقية ما أو مشروع سياسي معيَّن. وعلى الرغم من ذلك، يكمن الفرق بينها، على وجه التحديد، في النطق باسم الماضي – الحركات القومية، الدينية، الاثنية والعرقية – مقابل النطق باسم المستقبل – الحركات الشيوعية والثورية المختلفة.

ثمة ما يبرر التفكير مليًا فيما إذا كان الاستعداد، في سنة 1948، لتعريف المجموعات القومية، الإثنية، الدينية – وليس سواها- كصاحبة حق في حماية المنظومة الدولية من الإبادة غير مرتبط بصورة وثيقة بحقيقة أنه من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الكتلة الشرقية في 1989، كانت الصراعات الأيديولوجية والسياسية تبدو كأنها مصدر تهديد حقيقي، وتبدو مشحونة بالفعل. وطالما كانت هناك النزاعات الإثنية والقومية والدينية والعرقية خلال سنوات الحرب الباردة، فإن صياغتها كانت تعاد دومًا بمصطلحات أيديولوجية وسياسية[15].

في جميع الحالات، وأيًا كان معنى الـ"جينوس" فهو يُفهم دائمًا باعتباره وحدة ذات حدود معيّنة وجليّة. ويفترض مفهوم الجينوسايد أن ما يُباد هو مجموعة بشرية موحدة معرّفة وحدودها واضحة. ويستند هذا المفهوم على التناقض بين حشد عرضي من الضحايا (الجماهير، Populace)، وبين كيان اجتماعي متماسك (People). في خضم هذا التناقض مُحيت وأزيلت

جميع الاحتمالات البينية: الحالات التي يمكن أن نلاحظ فيها داخل حشد الضحايا انزياحًا واضحًا إلى جهة مجموعات بعينها (كما في كمبوديا في الفترة بين 1975 و1979)؛ وحالات يكون فيها حشد الضحايا مؤلف من عدد كبير من أجزاء مجموعات (كما في مسيرات الموت في نهاية الحرب العالمية الثانية)؛ وحالات يتكشف فيها حشد الضحايا الكلي كتجميع لمجموعات صغيرة أبيدت كل منها في موقع بعينه جرّاء سياق محلي ما (كما في اندونيسيا في الفترة بين السنوات 1965-1966)؛ وحالات لم تكن المجموعة التي أبيدت فيها سوى تجريد وهمي متخيل، ولم تكن موجودة فعلاً أبدًا، ولم يكن غالبية الضحايا منتمين إليها فعلاً (كما في رواندا في 1994)؛ وحالات أدت فيها عملية إبادة حشد الضحايا العرضي إلى تغيير عميق في الثقافة السياسية وفي الهويات الجمعية للسكان الذين حصلت الإبادة في صفوفهم، وعلى الرغم من ذلك، جرت إبادة نوع من الجماعية التي كانت قائمة عندها، (كما في الهند- الباكستان في 1947).

وليس السؤال: ما معنى "قتل" "جينوس"؟ بأقل أهمية. من الواضح ان استخدام المصطلح "قتل" بالنسبة للجينوس هو مجازي، لأنه ليس بالإمكان أداء فعل مباشر على الجينوس بكونه موضوعًا يقع عليه الفعل إلا بواسطة البشر المعينين الذين يعرفون كمنتمين اليه أو أنهم يعرفون أنفسهم كمنتمين إليه. إضافة إلى ذلك، وكما ورد آنفًا، لا يعتبر القتل الجماعي لحشد غير متجانس من الأشخاص جينوسايد. ووفقًا لما أقرته المحكمة الدولية الجنائية في حالة رواندا، فأنّه على الرغم من أنّ من قتلوا ليسوا سوى حشد غير متجانس من الناس، لكن بما أن مرتكب الفعلة اعتقد بأنّ المقتولين هم أبناء المجموعة التي أراد إبادتها (أبناء التوتسي في تلك الحالة) فذلك جينوسايد. وهو قرار ينطبق، بنفس الدرجة، على كارثة الشعب اليهودي حيث لم يعرِّف كثير من القتلى أنفسهم كيهود (لأنهم ولدوا لعائلات بدّلَت دينها، أو لأنه لم يبق لهم سوى جد يهودي واحد فقط، أو لأنهم كانوا ملحدين، أو لأنهم كانوا أغيارًا بالكامل لم يمتلكوا، لسوء حظهم، أية وسيلة بيروقراطية تثبت أنهم غير يهود).

لم يكن ثمة خلاف على أنّ إبادة جينوس بواسطة القتل الفعلي للمجموعة السكانية المنتمية إليه (وكما ذكرنا، تُعرّف كمنتمية إليه ولا تعرِّف نفسها بالضرورة كذلك) هي إبادة جماعية. ولكن، هل الحظر الناجع لممارسات الحفاظ على الهوية (identity sustaining practions) (كما في حالة منع الطقوس الدينية، استخدام اللغة المحلية، تربية الجيل الناشئ حسب قيم المجموعة، تغيير نمط اللبس وتقاليد الأكل والسكن) التي لا تلحق ضررًا جسديًا بالأشخاص، لا تُشكّل قتلاً للجينوس؟ وإذا كان الأمر كذلك، هل يغير غياب القتل معنى هذه الإبادة؟ من المعروف أن محاولات نزع هوية مجموعات معينة تقود، في واقع الأمر، إلى عنف يكون من الصعب منع تفاقمه حتى يصل إلى القتل (المثال الأكثر شهرة على ذلك هو المحاولة العينية في التبيت منذ 1950، ولكنه من الممكن، أضافة إلى ذلك، التفكير في سلسلة طويلة من محاولات مزج وصهر مجموعات سكانية في إطار مشروع بناء الأمة الذي يعقب زوال – الاستعمار). فإذا ما كانت نية المنفذ هي المزج والصهر بطرق سلمية، ولم يكن من الممكن توقّع حدوث تصعيد يصل حد الإجرام، فهل من غير االمكن إعتبار ذلك جينوسايد؟

وماذا بشأن مشاريع التحديث السريع الجبّارة (التجميع القسري الستاليني، الانطلاقة الكبيرة في

الصين الماويّة)، التي يستطيع كل عاقل أن يتوقع الموت الذي سوف ينجم عنها في المستقبل؟ هل حقيقة كون الضحايا تجمعهم هوية إثنية – ولو كان ذلك لأسباب جغرافية – وأن جزءًا من المجموعة قد اختفى نهائيًا بسبب حجم القتل، لا تجعل من هذه الحالة جينوسايد؟ ما معنى حقيقة أن القاتل لم يخطط إبادة الجينوس كهدف في حد ذاته، ولكنه كان غير مبالٍ أبدًا بشأن ما إذا كان هذا الجينوس أو غيره سيختفي أم لا نتيجة أعماله (كما كان الوضع في حالة ستالين وماو)؟ يكتسب هذا السؤال أهمية كبرى على ضوء حقيقة مفادها أن مثل هذا المزاج اللامبالي كان قد ميّز، كما يبدو، عمليات إبادة مجموعات السكان الاصلانيين في السياق الكولونيالي.

إنّ أحد الأمثلة البارزة على التخبط بصدد السؤال "أي الأفعال تعتبر جينوسايد" هو موضوع الاقتلاع القسري (Forced Uprooting). وحقيقة أنّ المباحثات بصدد صياغة اتفاقية الأمم المتحدة جرت على خلفية الاقتلاع القسري الهائل الذي حدث في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أدت إلى شحن هذه القضية على نحو خاص. وكان أحد مواقع الصعوبة، في هذا الصدد، التوتّر بين الرغبة الخالصة في أن يشمل تعريف الجينوسايد جميع الأعمال التي يتسبّب عنها بالفعل إبادة جينوس، وبين الرغبة في التمييز الناجع بين جينوسايد على شاكلة ما فعل النازيون وحلفاؤهم وبين ما فعله الحلفاء والدول بعد 1945. كان ثمّة إجماع جارف على إنه لا يمكن اعتبار تهجير 13.5 مليون ألماني من مناطق دول شرق أوروبا (معظمهم لم يكونوا مستوطنين من فترة الاحتلال النازي وإنما مجموعات سكانية ألمانية أصلانية عاشت في تلك المناطق جيلاً بعد جيل) جينوسايد؛ مع أنه من الجدير بالذكر أن هذا التهجير أودى بحياة ما يقرب من ثلاثة ملايين من المهجّرين.[16] ومن المهم أن نتذكر أن عمليات تهجير السكان بأعداد هائلة في أعقاب الحرب العالمية الثانية قد كانت، بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أمرًا مستحبًا وضروريًا لم يكن في نية هذه الدول الامتناع عنه.

لقد تم إتخاذ القرار النهائي الحاسم بشأن عدم شمل الاقتلاع القسري لمجموعات سكانية في قائمة العمليات التي تُعتبر جينوسايد، على خلفية ادعاء ممثلي مصر وسوريا بأنّ الصهاينة في فلسطين ينفذون إبادة جماعية بحق الفلسطينيين، منذ نهاية الانتداب البريطاني. وقد تمّ رفض اقتراح سوريا المفصّل بشمل الاقتلاع القسري لمجموعات سكانية كأحد عمليات الإبادة الجماعية، بغالبية الأصوات. وكان الادعاء المركزي المضاد الذي طُرِحَ حينئذً أن الأشخاص المقتلعين- اللاجئين – ليسوا أمواتًا.[17]

وتمامًا كما في سياق الجينوس، كذلك بالنسبة لفعل الإبادة نفسه، يفترض مفهوم الجينوسايد أنّ الحديث يدور عن عملية موحدة متماسكة ومخططة. وكان لمكين قد ادعى أن الجينوسايد هو "خطة شاملة تنسق بين عمليات مختلفة تهدف إلى إبادة أسس جوهرية لحياة مجموعات قومية لغرض إبادة المجموعة نهائيًا".[18]وفي هذا السياق ايضًا يكون التناقض بين سياسة واعية ومخططة، قد تشمل مجموعة متنوعة من الأفعال التي تنفذ على امتداد وقت طويل وفي أرجاء إقليم واسع، إلا أنها تعمل وفقًا لمنطق واحد ثابت وبواسطة سلسلة قيادة منظمة، وبين زوبعة عرضية من الأعمال المختلفة والمتنوعة التي يبادر إليها أشخاص مختلفون في سياقات مختلفة ووفقًا لشتى أشكال المنطق. في هذه الحالة أيضًا، يمحو هذا التناقض ويستثني حالات حدثت

فيها الإبادة كرد فعل على وضع غير متوقع، ولم تحظ بإقرارها وصياغتها كسياسية سيادية وشاملة إلا في وقت لاحق فقط (كما في الحل النهائي في ألمانيا النازية)؛ وحالات كانت فيها الإبادة نتاج مبادرة محلية ثمة شك في حصولها على موافقة سياسية من الأعلى (كما في بوسنيا في النصف الأول من سنوات التسعين)؛ وحالات كانت فيها الإبادة نتاج تصعيد خرج عن نطاق السيطرة (كما في إبادة الهيريرو في شرق أفريقيا الألماني في سنة 1904)؛ أو حالات كانت فيها الإبادة تراكمًا لأعمال القتل المحلية الزاحفة والمنتشرة التي لم يكلِّف أحدٌ نفسه عناء فحصها بشكل شامل وعام (كما في حالة السكان الهنود في الغرب الأمريكي، خلال القرن التاسع عشر).

جنبًا إلى جنب مع الأسئلة بصدد ما هو الجينوس – موضوع الجينوسايد – وبصدد الفعل نفسه – أي الأعمال تعتبر جينوسايد – طُرح سؤال ثالث تناول الذات الفاعلة في الجينوسايد: من هو المنفذ؟ كانت الفرضية الأساسية تقول أنّ المنفّذ دول – أي أن الجينوسايد جريمة ترتكبها دولة. مع ذلك، أثناء المباحثات، ثار نقاش عن المخاطر الكامنة في اعتبار الدولة هي الذات الفاعلة في الإبادة الجماعية، وذلك خوفًا من أن يفلت من قبضة القانون الدولي مرتكبون ليسوا هيئات سيادية شرعية، أو ليسوا جزءًا من جهاز الدولة، أو يعملون في تعارض سافر معها. من ناحية، طرح اقتراح لاعتبار الذات الفاعلة في الجينوسايد من يمسك فعليًا بالقوة السيادية في الإقليم المعني، ومن ناحية ثانية اقترح أن تعتبر الدولة الذات الفاعلة في تنفيذ الجينوسايد، دائمًا، بحجة أنه إذا لم تمنع الدولة حدوث الجينوسايد بكل ما تملك من وسائل (بما في ذلك طلب عون عاجل من من المجتمع الدولي إذا ظنت الدولة المعنية أنها غير قادرة على منعه بمفردها) فهي المذنبة بتنفيذه.

يعكس البديلان المطروحان تخبطًا بالنسبة لمعنى الدولة في ما يتعلق بسن قانون دولي ضد الجينوسايد. تمثّلت إحدى الإمكانيات في حصر الدولة في ذات قصدية تُعرف كشخصية اعتبارية قانونية هي الدولة: كل من يتحكّم بالقوة السيادية فعلاً يمكن اعتباره الذات الفاعلة في الجينوسايد. هذا في حين تمثلّت إمكانية أخرى في فهم الدولة كموقع- التواجد معًا لمجموعات سكانية في إقليم معين وتحت سيطرة النظام الحاكم هناك: الدولة مسؤولة عن منع حدوث جينوسايد أو عن الاهتمام بكل طاقتها بجعل المجتمع الدولي يمنع حدوثه.

على خلفية هذه المسألة طفت على السطح أسئلة عميقة تتعلق بطبيعة وجوهر السيادة، لا سيّما بالنسبة لقضية مصادر السيادة الشرعية – أسئلة باتت واسعة الانتشار بفعل الموجة المتعاظمة من حالات نزع-الاستعمار، في تلك الفترة. امتنعت الأمم المتحدة عن مواجهة أسئلة من نوع: ما هي مكانة حركة سياسية تناضل من أجل السيطرة على منطقة معينة بعد انسحاب النظام الكولونيالي منها، وقبل أن تحظى باعتراف عالمي بكونها صاحب السيادة الشرعي؟ وما هي مكانة حركة مقاومة تتمكن من فرض احتكار محلي للعنف على امتداد فترة طويلة؟ وما هي مكانة الدول الفاشلة (failed states)، الدول منهارة في طور التفكك (disintegrating states). أو أشباه الدول (quasi states)؟ وليس من المستغرب أن الصيغة الأخيرة لإتفاقية الأمم المتحدة امتنعت ببساطة، عن تحديد هوية ذات الجينوسايد واكتفت بالقول أنه فعل مقصود.

والقصد هو، في حقيقة الأمر، الأساس الجوهري الذي يميز بين مفهوم الإبادة الجماعية

(الجينوسايد) وبين كومة عشوائية من الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب.[19] ونعني هنا قصد مزدوج، فالمنفذ يقصد مجرد القتل الجسدي لكل ضحية معينة ومحددة، كما أنه يقصده كوسيلة في سبيل تحقيق مشروع إبادة الجينوس.

هكذا يتولد وضع يتلائم فيه مفهوم الجينوسايد، على نحو صحيح، مع أوضاع يكون فيها القتل تعبيرًا عن إساءة استعمال الدولة لاحتكارها للعنف – ولكنه يفقد أي قيمة تُذكر في الحالات التي يكون فيها عارضًا من أعراض غياب احتكار كهذا، وللمزيد من الدقة – حالات يكون فيها الجينوسايد جزءًا من الصراع على احتكار العنف. عُرِّف مفهوم الجينوسايد، في الجوهر، كجريمة متجانسة تُنفذ بشكلٍ ميكانيكي من قبل المركز العيني المحدّد للدولة السيادية التي تأمر الدواليب المسنّنة لأذرعها التنفيذية بالعمل، وذلك وفق تخطيط مسبق بعيد الأمد وضد طرف محّدد واضح ومتجانس. في سنة 1948 تم إدراك الجينوسايد كأحد مشاكل الدولة القوية جدًا. أما الجينوسايد الذي ينفذ في الدول الضعيفة جدًا، والأنكى من ذلك، بسبب الضعف الشديد للدولة وكوسيلة لتقويتها، فمحكومٌ عليه بأن يضيع داخل ثغرات ومحدوديات تعريف المفهوم.

على الرغم من ذلك، نحن هنا أمام أحد أعراض ظاهرة أكثر عمقًا واتساعًا، ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية بدأت المنظومة الدولية بتشكيل الدولة كموضوع للتنظيم والضبط، ولكن ثمة انطباع أن الدولة ككيان للتنظيم والضبط اعتبرت مماثلة تمامًا للشخصية القانونية لتلك الدولة، وعليه ركّز التنظيم والضبط على الدولة باعتبارها ذاتًا قصدية تقوم بأعمال محظورة ومسموحة. الدولة بصفتها موقعًا للعيش- حلبة يعيش فيها الناس واقع حياة (أو موت) معيّن دون أن يكون من الممكن الإشارة إلى صاحب سيادة مسؤول- تبقى في هذه الأثناء خارج قبضة القانون الدولي. هذا هو، على أقل تقدير، الوضع في كل ما يتعلق بالمجال الإنساني (أمّا في ما يتعلق بترتيب الشؤون الاقتصادية فيبدو أنّ التنظيم الدولي يسلك بشكلٍ مغاير).

التطهير الإثني

ثمة دلائل تشير إلى أن قوميين من الصرب وآخرين من الكروات تحدثوا بمصطلحات التطهير الإثني (Etničko čišćenje)، قبل وقت طويل، في حرب البلقان في سنة 1912. أعضاء الحزب الفاشي الكرواتي، أوستاشي (Ustase)، نعتوا طرد وإبادة مجموعات سكانية صربية من أرجاء الدولة التابعة الكرواتية، خلال الحرب العالمية الثانية، بالتطهير الإثني. كذلك، اعتبرت المجموعات السكانية الصربية التي طردت من منطقة كوسوفو في صربيا (التي كانت حينها جزءًا من الفدرالية اليوغسلافية)، ما فعلوه بهم، في سنوات الثمانين من القرن العشرين، تطهيرًا إثنيًا.[20] وفي نهايات سنوات الثمانين استخدم الحكم السوفييتي المصطلح "تطهير إثني" (etnicheskoye Chishcheniye)، لوصف محاولات أذربيجان طرد مجموعات سكانية أرمنية من منطقة ناغورنو – كرباخ (Nagorno-Karabakh).[21]

وكانت ترجمة المصطلح إلى اللغة الانجليزية -ethnic cleansing– قد ظهرت فعليًا، في صيف سنة 1992، على خلفية التفتُّت العنيف ليوغسلافيا، بعدها تحوّل المصطلح سريعًا إلى جزء

من مخزون الكلمات الرسمية التي تستخدمها المؤسسات الدولية (الأمم المتحدة، حلف الناتو)، الحكومات، المنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام طبعًا. وهنا يُطرح السؤال: كيف يمكن فهم القبول الفوري لمصطلح التطهير الإثني؟ من الواضح أنه لم يكن هناك أي شيء لم يحدث من قبل، في الحالات التي يتم فيها اقتلاع مجموعات سكانية كاملة بالعنف، الذي يكون قاتلاً أحيانًا، بهدف خلق وحدات اقليمية متجانسة إثنيًا. ويمكن عمليًا الإشارة إلى ثلاث موجات من التطهيرات الإثنية التي حدثت خلال القرن العشرين: وصلت الأولى إلى نهايتها بعد الحرب العالمية الأولى، وجرت الثانية خلال الحرب العالمية الثانية والعقد الذي تلاها، في حين كانت الثالثة مع انتهاء الحرب الباردة.[22] وكانت الصيغة الأكثر طموحًا وشمولاً لمفهوم تطهير إثني تلك التي اقترحها مايكل مان، في كتابه "جانب الديمقراطية المظلم: شرح التطهير الإثني".[23] وكما يمكن أن نرى من الجدول الذي يرد لاحقًا، اقترح مان تنظيم مجمل العلاقات بين المجموعات في إقليم معطى على امتداد محور تتابع يمتد بين "التطهير التام" – بمعنى تحقيق تجانس سكاني تام في الإقليم- على الطرف الأول، و" غياب التطهير نهائيًا" على الطرف الثاني – ويعني عدم بذل أي جهد لتحقيق تجانس سُكاني في الإقلمي المعني. وبين هذا وذاك تتواجد على امتداد محور التتابع مستويات بينية مختلفة من تحقيق التجانس جزئي – تطهير جزئي. على سبيل المثال، قد تقوم مجموعة اثنية سائدة معيّنة بإكراه جميع المجموعات الأخرى الواقعة تحت سيطرتها على أن تمتزج وتنصهر أو تختفي من الإقليم المعني (سواءً كان ذلك عبر الطرد أو الإبادة الجسمانية). وفي الحالتين، تصبح المنطقة متجانسة بالكامل ، من الناحية الإثنية، وعلى الطرف الآخر، من شأن مجموعة اثنية سائدة أن تترك للمجموعات الأخرى المحافظة على هويتها الإثنية، عبر حالة من التسامح بشأن تعدُّد الثقافات، أو عبر تعايش كونفدرالي أو في ظل نظام أبارتهايد ينجم عنه فصل صارم تمنع فيه المجموعة السائدة، بشكل فاعل، جميع المجموعات الأخرى من تبديل هوياتها أو من الذوبان والانصهار.

قد يُنفذ التطهير أو تحقيق التجانس الإثني– سواءً كانا تامّين، جزئيين أو غائبين تمامًا – دون أي عنف (تعدد الثقافات، الذوبان الطوعيّ، التوحيد الجزئي الطوعي للغة والمعتقدات)، أو بممارسة عنف غير قاتل في الغالب (تمييز، فصل، اقتلاع)، أو بواسطة عنف إجرامي قاتل (جينوسايد، صهر قسري، حرب أهلية). وكما أسلفنا، يرسم مان خطوط تتابع مستويات العنف المطابقة لتتابع مستويات التطهير الذي وصفناه أعلاه. ويقيس التواصلان شتى أشكال التطهير أو خلق حالة التجانس الإثني التي تتم بواسطة مستويات مختلفة من العنف.

يمكّن هذا الرسم التخطيطي مان من نسج أو ضفر الظاهرة التي يدل عليها مفهوم الإبادة الإثنية (تطهير تام ينفذ عن قصد مسبق بواسطة القتل الجسماني الجماعي) داخل ظاهرة أكثر اتساعًا يقترح تسميتها "عمليات التطهير القاتلة" (Murderous cleansing). ويقول مان في هذا الصدد أنّ عمليات التطهير القاتلة هي بمثابة تحقيق تجانس جزئي أو عام في إقليم ما من خلال اللجوء إلى عنف من شأنه أن يؤدي إلى إماتة ملحوظة بصورة كبيرة- حتى إن لم تكن مقصودة أو وليدة الظروف.

مستوى العنف	مستوى التطهير		
	غائب نهائيًا	**جزئي**	**تامًا**
أ.غائب نهائيًا	١.تعدّد ثقافات/تسامح ٢.توافق/كونفدرالية	تخلي جزئي عن الهوية، أي تبنّي طوعيّ للغة رسمية	إذابة وصهر تامّين
ب.إكراه مؤسساتي	تمييز	١.فرض قيود رسمية على اللغة. ٢.فصل.	قمع ثقافي
ت.قمع رسمي	قمع رسمي انتقائي	١.قمع رسمي جزئي للغة والثقافة للمجموعات المضطهدة. ٢.توطين واقتلاع رسميين للمجموعة المقموعة.	١.قمع رسمي تام للغة وثقافة المجموعة المقموعة. ٢.تبادل سكاني ٣.طرد رسمي وتهجير قسري
ث.قمع عنيف	قمع رسمي عام	١.مذابح, أعمال شغب منظمة، أنماط معينة من الاغتصاب. ٢.توطين واقتلاع بوسائل عنيفة	١.طرد وتهجير وحشيان ٢.تسبيب عقم، تزويج بالإكراه، أشكال معينة من الاغتصاب.
ج.قتل جماعي غير مخطط	حروب مجموعات هوية (دينية أو إثنية, حروب أهلية، ومشاريع ثورية (Fracticide)	حروب إبادة طاحنة، حروب أهلية، مشاريع ثورية	إبادة إثنية (إثنوسايد)
ح.قتل جماعي عن قصد مسبق	قتل هدفه أن يكون عبرة لمن اعتبر، حروب أهلية، عمليات رد منهجية	١.تبديل قسري للدين والثقافة والهوية. ٢.إبادة جماعية طبقية	إبادة جماعية (جينوسايد)

(Mann 2005)

تكمن المشكلة الأساسية لمفهوم التطهير الإثني- وهي مشكلة لا يتناولها مايكل مان البتّة – في أنّ المفهوم يمكن من سيطرة منظور ووجهة نظر المنفذين، فمفهوم التطهير الإثني يوصِّف طريقة إدراك المنفذين للحالة – كإقليم معيّن يعاني من "تلوُّث إثني"- وطريقة فهمهم لما يفعلونه – توحيد (خلق تجانس) إثني في لأقليم واعتبار المجموعات المبعدة تلوثًا إثنيًا. من منظورهم فقط، يكون الإقليم الذي تنفذ فيه هذه العمليات ملوثًا أو قذرًا. لم يعرَّف مفهوم التطهير الإثني من الناحية القانونية، أبدًا، وقد شعر القضاة وممثلو الادعاء العام ورجال القانون الذين اضطروا إلى التعامل مع الموضوع أن مفهوم التطهير الإثني ذاته قد يعني عددًا من الحالات المختلفة التي تتخلّلها أعمال تشكل إبادة جماعية، جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. كذلك، قد يكون التطهير الإثني ليس أكثر من انتهاك معتدل لحقوق الإنسان (إذا نُفِّذَ مثلاً بواسطة تشجيع هجرة مجموعات سكانية لا تنتمي إلى المجموعة الإثنية السائدة والمهيمنة، أي باللجوء إلى مزيج من التمييز الرمادي المترافق مع هبات سخية لتشجيع الهجرة).

من الناحية الفعلية، لا يفصح المصطلح تنظيف أو تطهير بأي معلومة حول الطريقة المحدّدة العينيّة لتحول الإقليم المتباين من الناحية الإثنية إلى إقليم متجانس- هل قُتِلت المجموعات السكانية التي جرى تعريفها على أنها "آخر" إثنيًا، أم طُرِدت، أم هاجرت طوعًا، أم بدّلت هويتها مكرهة، أو بدّلتها طوعًا، أم جَرى توطينها في إقليم آخر؟ وقد بقي المصطلح أبكمًا بالنسبة للسكان الذين وقعوا ضحية التطهير الإثني؛ فهو لا يتطرق إلى أسئلة هامة مثل إلى عدد المجموعات الإثنية التي انتموا اليها (أو لمزيد من الدقة أُعتبروا منتمين)؟ وهل كانوا يشكلون أغلبية أم اقلية في الإقليم؟

يحيل المصطلح تطهير إثني وجهة نظر ومنطق عمل مرتكبيه على العمليات التي نحن بصددها هنا، ويمحو نهائيًا مجموعة الضحية وما حَصل لها. ليس من الضروري أن يشكّل وجود واقع ديمغرافي متباين في إقليم معطى مشكلة أو تهديدًا، والأقاليم غير المتجانسة إثنيًا ليست بالضرورة قذرة (أو قابلة للانفجار أو خطرة أو غير مستقرة)؛ إنها فقط أقاليم يمكن تكوينها على هذه الشاكلة إذا وُجد مَن يبادر إلى مشروع سياسي كهذا في ظروف تتيح له أن يشكّل ائتلافًا واسعًا بما يكفي من المجموعات السكانية الداعمة. ويفترض مفهوم التطهير الإثني مسبقًا أن ثمة مشكلة في إقليم غير متجانس إثنيًا، ولذلك فهو يلغي احتمال المبادرة إلى هذا المشروع السياسي (فهو غير ضروري أبدًا)، كما يمحو الأسس الائتلافية التي مكنّت من تحقيقه (وهذا دائمًا بسبب وجود أوساط اجتماعية-اقتصادية، دينية وجغرافية –سياسية تنجح في ضفر مصالحها داخل الصراع الإثني).

بما أنّ مفهوم التطهير الإثني هو مفهوم المنفِّذين، نرى أيضًا أنه بأعجوبة ناتج عن صراعات إثنية، بل انه ذروتها في واقع الأمر، وهو بنفس المقدار أيضًا أمرٌ يُوصى به كأسلوب لمنع الصراعات الإثنية،[24] فالأقاليم المتجانسة من حيثُ تركيبها الإثني تعتبر أماكن أكثر أمنًا إذ لا يتم تنفيذ تطهيرات إثنية فيها، خلافًا لمناطق مبتاينة إثنيًا قُيّضَ لها أن تشهد هذه التجربة إن عاجلاً أم آجلاً، وأن تشهد مستويات مختلفة من العنف والمعاناة. وعليه فإنّ التطهير الإثني مرض، ولكنه في الوقت ذاته علاج من المرض أيضًا، وبصفته هذه فإنه يُؤطِّر منذ البداية كعنف مؤسِّس.

التطهير الإثني هو عنف يسوِّغ نفسه بمصطلحات عنف مؤسس غير متكرر- ذلك العنف الذي لن يكون بعده أي داعٍ لعنف آخر، وعلى غرار التعبير الشهير لويلسون "The War to end all wars".

لكن علينا أن نكون أكثر حذرًا عندما ندّعي أنّ مصطلح التطهير الإثني يتطرق فقط إلى وجهة نظر المنفذين، فهو يتطرق إلى وجهة نظر أوساط محدَّدة في صفوف ذلك الفاعل الجماعي الذي نسميه "المنفذين". وفي حين قامت أوساط من صفوف القيادة بالمبادرات إلى العمليات المذكورة، على خلفية رؤيتها للإقليم كملوث، وفهمت ما أمرت بفعله كتنظيف للإقليم، ليس هناك ما يؤكِد على أن كل من مارس العنف في تلك المساحة (جنود، رجال المليشيات، مواطنون تجندوا لذلك الغرض بالتحديد) كان يحمل مواقف وتصورات كتلك. وفي الواقع، من المرجح أنّ جزءًا كبيرًا منهم حملوا تصورات وآراء مختلفة بشأن ما حَدَث، ودُفعوا إلى تلك الفعلة انطلاقًا من أسباب مختلفة جدًا: شهوة النهب، الوصولية، تسوية حسابات محلية، العداء الطبقي أو العداء الديني. ومن المهم أن نذكر هنا أنّ جزءًا من المنفذين من المستويات الدنيا عملوا انطلاقًا من أسباب تتعلق ببقائهم – لأنهم اضطروا، مثلاً، إلى إثبات انتمائهم للمجموعة الاثنية السائدة والمهيمنة بواسطة طرد المجموعات السكانية الملوِّثة. إضافة إلى ذلك، من الممكن، قطعًا، أن يقوم مصطلح التطهير الإثني بوصف وجهة نظر أوساط حظيت بعد ذلك وفي وقتٍ لاحق بمكانة مهيمنة بما يكفي من أجل إعادة صياغة ما قد جرى بمفاهيم التطهير الإثني.

لماذا إذًا حظي المصطلح تطهير إثني بهذا النجاح؟ ثمة انطباع بأنّ قبول المصطلح بهذه الحفاوة الكبيرة يشهد على نقص في "جاذبية" المفاهيم جينوساید وجرائم ضد الإنسانية كما يعرِّفها القانون الدولي اليوم؛ فتعريفات هذه المفاهيم، وخاصة على ضوء التوسّع الملحوظ في تعريف المفهوم جرائم ضد الإنسانية في العقدين الأخيرين، تمكن من محاسبة ومحاكمة المنفذين الأفراد لجرائم كهذه (هذا إذا توفرت إرادة سياسية كافية لذلك). ولكن عندما تنشأ حاجة إلى تأطير وتحليل هذه الحالات من الناحية التاريخية السياسية والأخلاقية فإنّ المفاهيم جينوساید وجرائم ضد الإنسانية تبدو إشكالية.

وبصياغة فظة بعض الشيء يمكن القول أن ثمّة انطباع بأنّ المفهوم تطهير اثني "جذابٌ" لأنه يبدو وكأنه يمكّن من الحديث عن أوضاع هي "أقل من جينوساید (إبادة جماعية)" وأكثر من "كومة من الجرائم ضد الإنسانية". وبكونه يفتقد إلى معنى قانوني محدّد، يظهر مفهوم التطهير الإثني غير مكلف أبدًا- أي أن استخدامه لا يستدعي ردًا دوليًا؛ وفي الوقت ذاته، تمنح الهالة التي ارتبطت به مجموعة الضحية شعورًا زائفًا بأنّ ثمة اعتراف كافٍ بالغبن الذي لحق بها. وكون استخدام المفهوم يمحو أو يزيل إبادة التباين الإثني العيني المحدّد الذي كان قائمًا قبل التطهير (مثلاً الطبيعة الضائعة لسراييفو على امتداد مئات السنوات قبل تفكك يوغسلافيا في سنوات التسعين، أو سالونيكي حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى)، لا يحظى باهتمام كافٍ. قد يكون هذا نابعًا من أن ذلك التباين المحدّد الضائع لا يُشكّل فقدانًا بالنسبة للضحايا فقط، وإنما لمرتكبي الفعلة نفسها. وأعتقد أنه ما من ضرورة هنا للتوسُّع بشأن عدم استعداد الضحايا لتأسيس ذاكرة جمعية قوامها الحداد والتفجُّع، يتقاسمونها مع المنفذين.

العنف الجماعي

كما أسلفنا، يفترض المفهوم جينوسايد وجود ثلاثة كيانات موحّدة: ذات الجينوسايد- الدولة؛ الكائن موضوع الجينوسايد – الجينوس المُباد (والذي يعرّف في اتفاقية الأمم المتحدة كمجموعة قومية، دينية، أو إثنية)؛ والفِعل نفسه الذي يوحِّد تحت جناحه تنويعة مركبة من العمليات المختلفة التي تجري في مساحة كبيرة وعلى امتداد وقت طويل. في المقابل يسعى مفهوم العنف الجماعي إلى التعبير عن التعقيد الذي يميز أنماط انتشار هذه الأطراف الثلاثة المذكورة على امتداد الاقليم والمجموعات السكانية التي نحن بصددها.

ويسعى مفهوم العنف الجماعي إلى تناول الحقيقة التجريبية الميدانية التي مفادها أنّ المفاهيم جينوسايد وتطهير إثني يحاولان صياغة وتوصيف ملامح ظاهرة هي في تعريفها حدث تراكمي، فما ينبغي على المفهومين جينوسايد وتطهير إثني أن يبيناه في الواقع يتكون من آلاف لحظات العنف المحدَّدة، التي ليس لها بالضرورة طبيعة مشتركة أو هدف متشابه بشكل خاص، ولكنه من الممكن، في ظروف معينة ولضرورة تحقيق أهداف معينة، التطرق اليها وكأنها تتشابه حقًا في طبيعتها وهدفها. بهذا المعنى، فإنّ ما يسعى المفهومان جينوسايد وتطهير إثني إلى توضيحة يوازي ما يتوجب على المفهوم ثورة أن يوضِّحه ويصوِّره: سيرورة ماكرو-اجتماعية كبيرة وواسعة الانتشار، تجرى عملية تجميعها توحيدها بمعظمها في وقت لاحق، وعلى ضوء متطلبات مشاريع سياسية، ومن خلال محو شامل وواسع للتفاصيل والتجاوزات.

يتأسس مفهوم العنف الجماعي على مفهوم "المجتمع العنيف بشدة" (Extremely violent society) الذي صاغه المؤرِخ كرستيان غيرلاخ. يقول غيرلاخ أننا بحاجة إلى مفهوم "يوصف جذور المشاركة الواسعة في العنف، ويشير الى العلاقة التبادلية بين شتى المجموعات المشاركة، والأخرى التي تناهض العنف أو تلك التي تقع ضحية له؛ كما تشير إلى اللعبة المركبة بين الطموحات المختلفة لهذه المجموعات."[25]

ويتناول مفهوم العنف الجماعي أنماط ظهور وتنظيم العنف المادي متعدد المشاركين وواسع الانتشار وطويل الأمد، ويمكّن من مسح كافة الطرق التي تتميز بها عروض العنف (مثل قتل، اقتلاع، نهب، اغتصاب، حبس، استعباد، خطف، مهاجمة، وصم، إذلال)، التي ترتبط ببعضها البعض، تغذي بعضها بعضًا، ويؤدي الواحد منها إلى نشوء الآخر.

ويقوم قرار غيرلاخ إلى صياغة مفهوم "المجتمع حاد العنف" بهيكلة الظاهرة التي ينبغي على المفهوم أن يرسم ملامحها كنمط مجتمع (مثل مجتمع صناعي أو مجتمع طبقي). ويتعقُّب مفهوم العنف الجماعي غالبية الصفات التي ينسبها غيرلاخ إلى ظاهرة المجتمع حاد العنف التي يستعرضها،[26] ولكنه يرغب في أن يشكِّل الظاهرة كنمط عنف وليس كنمط مجتمع. تختلف مفهمة الظاهرة كنمط مجتمع – نمط كل جامع يحوي في داخله ذوات الأعمال العنيفة ومواضيعها- بشكلٍ جوهري عن مفهمتها كنمط عنف – نمط الفعل نفسه الذي تفعله الذوات بمن يقع عليهم أثر الفعل، تختلف بشمل يشبه الفرق بين مفهمة الرأسمالية كنمط للمجتمع (مجتمع السوق) ومفهمتها كنمط علاقة تبادلية اقتصادية (اقتصاد السوق). يتيح لنا تجريد العنف من المجتمع الذي يستعر

في داخله التفكير مليًا في العروض المختلفة للنمط المحدَّد الذي ياخذه العنف في المجتمعات المختلفة (على سبيل المثال، المجتمعات الصناعية خلافًا لمجتمعات المستوطنين الزراعية أو المجتمعات شبه الريفية). ولا يقل عن هذا أهمية أن مفهمة الظاهرة كنمط مجتمع وليس عنف يصعِّب صياغة التغييرات الهائلة التي يتسبب بها العنف الجماعي في المجتمع الذي قُيض له أن يعاني منه. وبسبب التغييرات الهائلة التي يولّدها العنف الجماعي، لا يكون المجتمع الذي اندلع داخله عنف جماعي شبيهًا بالمجتمع الذي خفّ فيه العنف الجماعي واختفى.

ينقل مفهوم العنف الجماعي الاهتمام من الأسئلة التي تتمحور في القصد إلى قضية التعرُّف على أجهزة التغذية الاسترجاعية المنتشرة في الإقليم وفي صفوف السكان الضالعين في الحالة التي أمامنا، ومعرفة طبيعة هذه الأجهزة - مثلاً العلاقات المتبادلة بين أفكار مركزية أيديولوجية وبين فرص الفعل التي تنشأ على الأرض (تُمكّن الأفكار الأساسية التصفوية في الأيديولوجية من اختيار بدائل إجرامية تشكّلت، ويؤدي تنفيذها إلى إبراز وتأكيد الأفكار التصفوية في الأيديولوجيا، وهكذا دواليك)؛ والعلاقات التبادلية بين مستوى العنف المتطرف على الأرض وبين التآكل المتسارع لقواعد ضبط النفس التي تلجُم العنف (فكلما ارتفع عدد الأشخاص الذين يقتلون ويُقتلون، تتآكل القواعد والمعايير التي تُقصي القتل عن مجال الاحتمالات العادي، وهكذا دواليك)؛ والعلاقات التبادلية بين الاستعداد للقتل وبين تحديد هوية الضحايا (مع التصعيد الحاصل في مستوى القتل الإجرامي يتحوّل مجرد رفض القتل أو الامتناع عنه إلى معيار يتم بحسبه تحديد هوية الضحايا – أعضاء مجموعة الضحية أو الخونة الذين يعملون لصالحهم فقط هم الذين يرفضون القتل)؛ والعلاقات المتبادلة بين الإجرام المتعاظم وبين الخوف من الانتقام (كلما ارتفع عدد الضحايا الذين قُتلوا، هكذا أيضًا يتزايد اليقين بأنّ الضحايا الذين لم يُقتلوا بعد سيحاولون الانتقام بقتل من يُحسبون على مجموعة المنفذين).

بناءً على ذلك، فإنّ مفهوم "العنف الجماعي" يغفل الأساس الغائي الجوهري جدًا في مفهومي الجينوسايد والتطهير الإثني، حيث يتطلب تعريف مفهوم الجينوسايد أن يكون المنفذون قد فعلوا ما فعلوه بقصد واضح لإبادة مجموعة الضحية بصفتها تلك المجموعة. ويبدأ مفهوم التطهير الإثني من أفق الأرض النقية من الأغراب. أما مفهوم العنف الجماعي، في المقابل، فيفكر بمصطلحات سيرورة مفتوحة تمامًا، إذ أن العنف الجماعي هو بمثابة سيرورة تتأثر على نحوٍ عميق وبالغ بشبكة القوى والديناميكيات النابضة والفاعلة في مسارات التفشي المعدي للعنف، بامتداد تلك المسارات. ويمكن القول أنّ الطبيعة المفتوحة للعنف الجماعي نابعة من صخب التصدعات والتآلفات التي تحدث كلما تطورت السيرورة وتصاعدت، وهي طبيعة عصية على السيطرة دائمًا.

يلعب التصعيد دورًا مركزيًا في اندلاع العنف الجماعي، فعندما ينتقل شكل العنف من صورة إلى أخرى، فهو يمر بطفرة ويتنامى. وخلافًا لمفهوم التطهير الإثني، الذي يترك مكانًا لديناميكية التصعيد لمجرد سكوته إزاء الأسلوب الذي يتم فيه التطهير، يقوم مفهوم الجينوسايد على مشهد عنف ثابت للغاية. إن التأكيد على القتل (Cide) في مفهوم genocide يرى في العنف نوعًا من النشاط الإنساني القادر على التميّز بنجاعة في أشكال متفرّدة : فالقتل ليس اغتصابًا،

تشويهًا ووصمًا بالنقص والعيب، نهبًا، تعذيبًا، اقتلاعًا بالقوة، إذلالاً، تدمير الشبكات الاجتماعية والمؤسسات الأهلية غير الرسمية، وهكذا. ولكن التصعيد – الذي لا يمكن انكار وجوده ميدانيًا – يجعلنا نتواجه مع طبيعة العنف متعددة الوجوه والديناميكيات.

إننا نتباحث هنا في ما هو، في نهاية المطاف، وبطبيعة الحال، العنف المنظّم. لسنا بصدد تخيّلات الحرب العارمة، حرب الكل ضد الكل على طريقة هوبس؛ ولا نقصد هنا أفرادًا مذرّرين يمارسون عنفًا منفصلاً ضد بعضهم البعض. العنف الجماعي هو شكل تتكون خلاله مجموعات وتنضم إلى بعضها البعض – وبهذا المعنى يتكشّف العنف كوسيلة للوساطة والترابط. ولكن، من الواضح أنه على الرغم من أنّ العنف الجماعي هو بالضرورة عنف منظّم – شكلاً من أشكال التواصل – إلا أنه لا ينظم ويستوعب بسهولة. العنف الجماعي هو وضع غير مستقر بامتياز، وفي أحيانٍ متقاربة – ربما بشكل يفوق استعداد الدول للاعتراف بذلك – يفلت على نحو يستعصي على التفسير والتوقّع من سيطرة من يرون أنفسهم أصحاب السيادة على كل ما يحدث.

يتأسس العنف الجماعي على تشكُّل إئتلافات عنف هشّة آنية ذات أهداف فورية: "تحالفات غير مستقرة نهائيًا بين مجموعات اجتماعية ذات أهداف سياسية متنوِّعة".[27] إنه تشكيل بمستوى الميكرو لتحالفات طوارئ إنتهازية، يتم فيها جمع مختلف الصراعات والخلافات التي تدور على السطح لخلق مظهر فعل مشترك، يتم الاعتراف به، أحيانًا وفي ظروف معينة، بصفته ذلك الفعل الوحدوي الذي يفترض المفهومان جينوسايد وتطهير إثني وجوده مسبقًا.

بهذا المعنى، فإنّ مفهوم العنف الجماعي يركّز اهتمامه على العلاقة المركبة المراوغة بين الأيديولوجيا وبين أفعال جماهيرية (للوهلة الأولى عمل جماعي): السؤال بصدد العلاقة بين أوساط التنوير والثورة الفرنسية؛ العلاقة بين اللينينية وثورة 1917؛ أو العلاقة بين العداء للشيوعية والتقتيل الجماعي في أندونيسيا في السنوات 1966-1965. تجلب الكيانات الموحّدة الثلاثة التي تكوِّن البنية القاعدية لمفهوم الجينوسايد معها تعددًا، منفيًا بالضرورة، من شتى حالات الوعي الأيديولوجي للاعبين المختلفين: أنماط الوعي الأيديولوجي للاعبين في ما يسعى إلى أن يصبح المركز السيادي، الوعي الأيديولوجي للاعبين في المراكز البديلة التي تنافس على السيادة، الوعي الأيديولوجي للاعبين في مواقع الفعل على امتداد أرجاء المكان المعني، الوعي الأيديولوجي للاعبين الذين يشكلون شبكات الوساطة الممدودة بين شتى مواقع الفعل على الأرض، مفترقات الأعصاب القطرية (regional hubs) ومفترق الأعصاب الأساسي – للوهلة الأولى مكان السيادة. يُنفى وجود التعدُّد المذكور، بالضرورة، لأنّ مجرد السعي إلى اتفاق أيديولوجي كامل هو، في حقيقة الأمر، جزءٌ مركزي من سعي اللاعبين في المركز السيادي إلى أن يكونوا مصدر ما يحدث وصاحبي السيادة في كل ما يتعلق به. علاوة إلى ذلك، إنه تعدُّد منفي لأنّ قدرة كافة اللاعبين في مواقع الفعل المختلفة على عرض أنفسهم كمن يعملون انطلاقًا من اتفاق أيديولوجي مع اللاعبين الآخرين، هي عامل حاسم يمكنهم من الانخراط في شبكات توزيع الموارد والشرعية؛ وهو تعدُّد منفي أيضًا لأنّ النفي نابع أيضًا من طرف اللاعبين في شبكات الوساطة المبسوطة – وهذا في واقع الحال، المركب الأساسي في عمل الوساطة. إنّ ممارسة الوساطة في وقت العنف الجماعي هي القدرة على النفي الناجع والمتواصل لكثرة

وجهات النظر والمواقف، وإضفاء شعور بالإجماع الخافت الذي يكفي لتشبيك الائتلاف وتأجيل النقاش المفصّل والمركّز إلى أيام قادمة بعد تحقيق الانتصار.

يتحقّق هذا الإجماع الخافت عبر استعداد مختلف المجموعات الفاعلة لصياغة ما تفعله بمصطلحات "التصدّع الرئيسي" (master cleavage). التصدُّع الرئيسي هو أساس القصة – مَن ضد مَن؟ لماذا؟ وإلى متى؟ - التي يقصها اللاعبون في المركز السيادي، كما في حالة "حرب العرق الآري ضد العرق اليهودي"، أو "حرب البروليتاريا ضد الطبقات المستغلة"، أو "نضال الوطنيين ضد التنظيم السري الشيوعي"، أو "الحرب بين الهوتو والتوتسي"، أو "تطهير الوطن التركي من الطابور الخامس الأرمني." يفسِّر التصدّع الرئيسي جميع العلاقات التبادلية والديناميكيات التي تحدث، بدءًا بمستوى ما يحصل على الأرض (حيث يتقابل العنف المتكوِّن مع الأجساد الحقيقية)، مرورًا بشتى الوكلاء الذين يتوسطون (مفترقات الأعصاب القطرية، هيئات دينية، وفكرية ومهنية، شيكات تجارية)، وانتهاءً بالمكان الذي يؤسِس القوة السياسية ويُعتبر لبها ومركزها.

لكن هذا التصدُّع الرئيسي، في حقيقة الأمر، لا يخلق الحافز لعمل المجموعات المختلفة؛ كما أنه، في كثير من الأحيان، ليس مصدر خطط العمل التي يعملون بموجبها في مختلف المواقع. وفي غالبية الحالات، ترتبط تسوية الحسابات المحلية بكشف عداءات قديمة – خطوط صدع قديمة متواصلة عبر الأجيال المتعاقبة من السكان المحليين، عادت إلى الاندلاع من جديد نتيجة أفعال المتعطشين للقوة والانتهازيين، أو صراعات بين مراكز القوة التي تتنافس في إقليم معيّن – وهي لا تتعلق بالضرورة بالتصدع الرئيسي. كيف إذًا يتم إنتاج "هذا الاحتقان المرضي من الأوساط ووكلاء العمل والشبكات المحلية،"[28] وكل تلك الهويات والتوترات والتصدعات المحلية والجزئية – بحيث تكون متزامنة – مع التصدُّع الرئيسي؟

إنّ ما يُنظر إليه، للوهلة الأولى، كموحِّدٍ ومآلف لعملية تنفيذ الجينوسايد على الأرض هو، في الحقيقة، ديناميكية تلاعب؛ مناورة وإخضاع مصالح محلية لما يجري في التصدع الرئيسي. ومع أنه لا يمكن نفي حقيقة أنّ التلاعب يكسو هذا المشهد برمّته – فالعنف الجماعي مُشبع بالتلاعب والمناورات – ولكن ثمة تلاعبات ومناورات كثيرة تتدفق في جميع الاتجاهات. وكما تساءَل لينين بحزنٍ شديد عن دور طبقة الفلاحين الروسية خلال الحرب الأهلية: "من يتلاعب بمن هنا، في واقع الأمر؟"[29] لذلك، وعوضًا عن إزالة المشكلة بقبول الفرضية الجارفة أنّ السلطة تتلاعب بالمجموعات المختلفة وتوجهها، "يتوجب معرفة وفهم الأسلوب الذي تقوم به شؤون محلية، توجهات محلية، ومشاكل محلية بصياغة وإشاعة المنظور الوطني. [...] وفي الاتجاه الثاني، كيف نُقل ذلك الوعي بالكلية، الذي يشكّل جزءًا جوهريًا جدًا من المنظور الوطني، وربما تُرجم أيضًا، إلى أطر ولغات السياسات المحلية".[30]

يقوم العنف الجماعي بدور وسيلة اتصال تتحقق بواسطتها إحباطات وصعوبات كثيرة مشمولة داخل الصراع الأوسع (greater Conflict)، وذلك بواسطة العنف، في المقام الأول".[31] وهذه فرصة – مجال يتيح لتنوع واسع من العداءات المكبوتة، المقموعة، المخففة، المنتقلة والمحتواة، المتناثرة بين صفوف السكان أن تندلع من جديد. وأكثر من كونه إندلاعًا، فإن العنف الجماعي هو حالة غريبة تنتج خلالها، ولفترة محدودة، أُخوَّة المحبطين الذين يرون أنفسهم موّحدين حول

فرصة سنحت لهم لإصلاح وتصحيح مجموعة كبيرة – ولكنها منفيّة- من أعمال الغبن الوشائجي (نسبيًا).

ويحيلنا مفهوم العنف الجماعي إلى الظروف التي تتحول فيها الثورات وخطوط الصدع والعداء البنيوي والثقافي إلى عنفٍ مادي. تجتهد المراكز السياسية وشبكات الوساطة المبسوطة بينها وبين مختلف مواقع الفعل المتحقق على الأرض لكي تربط بين "شبكات الصراع كثيفة الانتشار، شديدة المحلية، المفصّلة والمتفردة جدًا. ويتناول مفهوم العنف الجماعي منظومات الظروف، طويلة الأمد وقصيرة الأمد، والبنى الائتلافية (Coalitional Underpinnings) التي تؤدي إلى عنف متواصل كثير المتورطين، وواسع الانتشار.

هكذا بقى السؤال بصدد الشرارة التي أشعلت النار – أي عود ثقاب أشعل الحريق فشبّت النيران وانتشرت وتصاعدت – بدون إجابة، ودُفع به جانبًا إلى الهامش، فإنتاج الشرارة نفسها يعتبر تكرارًا أبديًا لحدث عرضي لا يستحق الاهتمام. يتم انتاج الشرارات طوال الوقت؛ والسؤال الأهم يتناول توفّر أنماط انتشار المواد المشتعلة ووجود ذلك الشيء الذي يذكي النار ويلهبها، الذي يديم الاشتعالات التلقائية المتكررة ويسبّب لها الانتشار من مكانٍ إلى مكان- رياح الخماسين. "رياح الخماسين" القادرة ليس فقط على أن تحرق وعلى أن تزيد من لهيبها، وإنما على اكتشاف اشتعالات موازية وربطها ببعضها عبر تشبك علاقة بينها. "رياح الخماسين" القادرة على نسج ألسنة النار معًا على امتداد مساحات واسعة وعلى أجساد أعداد كبيرة من السكان.

تتمحور المفاوضات المتواصلة بخصوص الائتلافات العنيفة الهشّة حول الاهتمام المحلي بتجميع القوة عن طريق الموارد التي تتدفّق في الشبكات الممدودة بين مواقع مختلفة على الأرض، ومفترقات الأعصاب ومراكز ثانوية ومركز السيادة. ومن المهم هنا التأكيد على أنّ تدفُق الموارد يتم بالفعل بين مواقع على الأرض، وأن تغييرًا دائمًا يحصل في نمط انتشارها، في الوقت الذي تعتمد فيه مهمة مفترقات الأعصاب، بشكل كليّ، تقريبًا، على طبيعتها كمفترقات أعصاب- مفترقات مكتظة بالعلاقات داخل الشبكات. ولا تبدو مهمة المركز السيادي في حالة من العنف الجماعي، أكثر من أن تكون نقطة مرجعية بنيوية – الموقع الذي يعملون باسمه ومقابله – المكان الذي تجري بواسطة الإشارة إليه، صياغة الخاصية المنفردة التافهة للمحلي بمصطلحات البطولة ذات العلاقة بالتصدع الرئيسي.

يقيم الاهتمام المحلي من خلال تكديس القوة عبر الموارد علاقةً تبادلية وثيقة مع طموحات اللاعبين في المركز السيادي ومفترقات الأعصاب – إنه يغذيها من ناحية، ويتغذى منها ويتقوّى. ويمكن القول أن العنف الجماعي يوازي، من هذه الناحية، دور رأس المال في الرأسمالية – وسيلة اتصال كونية يمكن أن نُسجِّل عليه ذلك التغيُّر المتواصل في العلاقات بين صفوف السكان في إقليم ما؛ وسيلة اتصال تنتجها التعاملات التبادلية الحقيقية (العنف الجماعي، في نهاية المطاف، هو دائمًا نتاج ما يقرر أن يفعله أناس معيّنون)، ولكنها تبدو لسببٍ ما وكأنّ العنف هو الذي ينتجها (جميعهم تقريبًا يشعرون بأنّ أفعالهم ناتجة عن العنف الجماعي الذي حصل حولهم – انعدام البدائل في تلك الحالة، والطبيعة السيئة لتلك الأيام). وعليه، فإنّ العنف الجماعي ليس وسيلة للفرض وإنما المورد الذي ينتجون بواسطته دافعًا للفعل.[32] ليس العنف الجماعي شيئًا يُفعل لأنّ

هناك قوة تفعله، وإنما ما يتم فعله من أجل تجميع وتكديس قوة من هذا القبيل.

يرتبط مفهوم **العنف الجماعي** بالتفكير حول العنف كمورد يتوجّب السؤال عن وجود مواقع إنتاجه، كيف تتوزّع على امتداد الكلية الاجتماعية، كيف تعمل شبكات نقله وتوزيعه من جديد، وعن كافة دوائر التغذية الاسترجاعية المختلفة التي يتصاعد فيها العنف ويعاد توزيعه. تُمكننا هذه المفهمة من إبداء الرأي حول أسلوب إنتاج العنف الجماعي الذي ينشر وينسج مواقع مساومة وتفاوض على الأرض؛ وهذه واحدة من الأفضليات البارزة لهذه المفهمة.

من نافل القول أنّ احتكار العنف هو نمط أساسي في عملية قيام مفترق أعصاب معين بتأسيس نفسه كمركز سيادي. إنّ إنتاج محاكاة لاحتكار القوة هو بالطبع جزء مهم جدًا من هذا الموضوع، ولكن علينا ان نتذكر بأنه من غير الممكن الإشارة إلى اللحظة التي تتحقق فيها المحاكاة – وربما هذا هو سرها. ويستوجب تأسيس الذات كمركز سيادي تعقيم المنطقة من كل ما من شأنه أن يعترض على الاستعراض الهش لاحتكار العنف. يُصاغ في حالة العنف الجماعي تكوّنُ وتأسُّسُ المركز السيادي كنيّة لمنع انفجار العنف – عندما يحين الوقت. ولمزيدٍ من الدقة، يتم الإعلان، المرة تلو الأخرى، عن نية لمأسسة وقوننة العنف عندما يحين الوقت لذلك. العنف الجماعي، كما أسلفنا، هو إئتلاف هش يصمد بسبب استعداد اللاعبين الفاعلين لانتظار تفاوض أكثر تحديدًا بعد هدوء العاصفة. ويبرِّر حدوث العنف ذلك الانتظار (إلى حين خفوت العنف)؛ ومواصلة العنف هي ما يجب على اللاعبين المختلفين أن يفعلوه إلى حين هدوئه وخفوته.

إنّ التشكُّل كمركز سياسي سائد في حالة العنف الجماعي يعتمد على الطريقة التي ينجح فيها بتأجيج وتصعيد العنف إلى مستوى يغمر فيها انتاج العنف منفذيه إلى ما وراء حدود سيطرتهم. ويتم احتكار، أو تأميم الصراع، بسبب الطريقة التي يُغرى بها اللاعبون المختلفون – لأسبابٍ بنيوية خالصة – بتعزيز وتصعيد الإنتاج إلى مستوى يتجاوز بشكلٍ كبير قدرتهم على الاستيعاب. وعلى غرار ما قاله ماركس تمامًا، يجد اللاعبون المختلفون على الأرض أنفسهم، على جناح السرعة، أسرى، ما يبدو للوهلة الأولى، نِتاج أيديهم.

إن تشكيل ائتلاف عنف وسيلة وليس غاية.[33] والفائدة الفورية التي تنبع من التواصل مع شبكات ومفترقات الأعصاب التي تتيح الوصول إلى تدفُّق الموارد وتضمن "العضلات البارزة"، وتتطلّب، في المجمل، ترجمة معينة إلى مفاهيم التصدع الرئيسي، تصعب (هذه الفائدة الفورية) على اللاعبين المحليين أن يبقوا منعزلين متقوقعين لوقتٍ طويل. وتعتبر النتائج طويلة الأمد لائتلافات العنف – التي تظهر للعيان في الواقع كتحالفات آنية تتسم بالسيولة على نحو يخفي أساسها الهيكلي نتائج بعيدة ومجرّدة جدًا بالنسبة للظروف. إضافة إلى ذلك، علينا ألا ننسى الحراك الاجتماعي الواعد، الكامن في تلك النتائج بعيدة الأمد، فهناك دائمًا من يمكنه طموحه من تجاوز السياق المحلي.

إجمال

استعرض هذا المقال مسلكين اثنين؛ تطرق أولهما إلى المفهومين جينوسايد وتطهير إثني والصعوبات التي تنجم عنهما، في حين اقترح الثاني مفهومًا بديلاً: العنف الجماعي. ثمّة

عدم تناسب بين هذين المسلكين، فمقابل الاستئناف النقدي على فائدة ومعقولية المفهومين جينوسايد وتطهير إثني، نرى الدعامات المتناثرة لمفهوم العنف الجماعي موجودة في ذلك الوضع الذي لا يزال المرء فيه يشكّك في إمكانية قيام بناء حقيقي هنا. إن شن الهجوم على المفهومين جينوسايد وتطهير إثني أمر سهل وبسيط جدًا – فهو بالتقريب لا يتطلب أكثر من فضح هشاشتهما؛ أما بلورة مفهوم بديل، في المقابل، فتجعلنا نقف في مواجهة مع عمق إبهام الظاهرة؛ فنجد أنفسنا أمام الأساس الدفاعي التواجد في المفهومين جينوسايد وتطهير إثني- الطريقة التي يحاولان بها إلقاء مراسٍ بسيطة من الشرح والتوضيح في فضاء يتسم بالصدمة.

يتطرّق مفهوم العنف الجماعي إلى كثرة مجموعات المنفذين الذين يلجأون إلى أشكال عنف مختلفة ضد مجموعات ضحية مختلفة، انطلاقًا من دوافع مختلفة. ويتأسس المفهوم على غياب إمكانية تحديد سياسة سيادية واحدة واضحة تحتشد حولها إضافات غير مقصودة، في خِضم أحداث الشغب العنيفة والقتل. وفي المقابل، يسعى المفهوم إلى تطوير حساسية لديناميكيات العنف الجماعي، وللإيقاعات التي تأسره في مسارات التصعيد، ولأنماط إنتاج وتوزيع العنف، ولأساليب التعبير عن ائتلافات العنف، ولعمليات تحقيق الاستقرار وإحكام سيطرة أيديولوجية التصدع الرئيسي.

ينزاح في مفهوم العنف الجماعي القصد الواعي لصاحب السيادة نحو الهامش. يتم هذا الانزياح باسم فرضية نظرية ما زالت تحتاج إلى برهان. وعلى مفهوم "العنف الجماعي" أن يمكننا من الوقوف بمزيد من الانتباه والحساسية على حقيقة الضغوط والديناميكيات وموازين القوى والالتواء المتغير في مجالات الفعل، التي لا تشكّل جزءًا من الوعي السياسي للذوات الفاعلة. وبدل أن نسأل كيف يمكن أن تبادر الدولة، وتنجح نسبيًا، إلى سياسة منهجية لإبادة مجموعات سكانية بشكلٍ ناجع، سألنا كيف يظهر العنف كثير المشاركين، الإجرامي الواسع من حيثُ رقعته الجغرافية، ثم ينتشر ويتعاظم ويتصاعد، ويقوم في الوقت ذاته بجعل كثرة الصراعات على الأرض شيئًا يمكن، في وقتٍ لاحق فقط، أن صياغته كانتظام عقلاني تحت رعاية الدولة.

العنف الجماعي جريمة دولة، ولكن ليس بمعنى أنّه نتاج نية شريرة جليّة للدولة بصفتها ذاتًا قانونية تتماثل مع صاحب السيادة. العنف الجماعي هو جريمة دولة لأن الدولة في نظر المجتمع الدولي هي كائن تنظيم. لذلك يجب فهم توصيف العنف الجماعي بدون ارتباط بتشكيل ذات قصدية كجزء من مشروع أكثر طموحًا واتساعًا؛ مشروع تطوير أدوات تمكّن المجتمع الدوليّ من تحديد حالات عنف جماعي، وكذلك، طبعًا، أدوات لصده واتخاذ تدابير الوقاية الفعّالة ضده.

قراءات إضافية:

Christian Gerlach (2007),"To ask Other Questions: reply to Alex Hinton, Henry Huttenbach and Patrick Wolfe". *Journal of Genocide Research,* 9 (2).

Adam Lebor (2006), *Complicity With Evil - the UN in the Age of Modern Genocide*. New Haven: Yale University Press.

Dan Stone (2004),"Genocide as Transgression". *European Journal of Social Theory*, Vol. 7 No.1.

Scott Strause (2001) "Contested Meanings and Conflicting Imperatives: A Conceptual Analysis of Genocide". *Journal of Genocide Research,* Vol. 3, No. 4.

Scott Strauss (2006), *The Order of Genocide-Race, Power and War in Rwanda.* Ithaca: Cornell University Press.

هوامش:

* ملاحظة للمترجم- جاء الإبقاء على استخدام جينوسايد (إبادة جماعية) بسبب اعتماد الكاتب على تحليل مركبات المفهوم- "جيتوس" و "cide" لاحقًا على امتداد هذا المقال، وبسبب أهمية شرح هذه المركبات لتوضيح وجهة نظره كاملة.

1. انظروا عادي أوفير (2010)، «دولة». مفتاح 1. (بالعبرية).

2. حول المفاهيم التي تشكل محط خلاف جوهري، أنظروا:
W.B. Gallic (1956), "Essentally Contested Concepts". *Proceedings of the Aristotelian Society.* Vol. 56
وعن الإبادة الجماعية كمفهوم يثير خلافًا جوهريًا، أنظروا: يونتان الشيخ (2010)، "إبادة جماعية – تشريح مفهوم محط خلاف جوهري". لدى يئير أورون وآيزك لوبلسكي (محرران)، إبادة جماعية وعنصرية. رعنانا: الجامعة المفتوحة (بالعبرية).
وعن الثورة كمفهوم محط خلاف جوهري أنظروا:
James Farr (1982), "Historical Concepts in Political Sciences: The Case of Revolution". *American Journal of Political Science,* Vol. 26 No. 4.

3. حول مسألة فجوات البراءة بين التعريفات القانونية للجينوسايد وللجرائم ضد الإنسانية، أنظروا Wiliam Schabas (2009), "What is Genocide? What are the Gaps in Convention? How to Prevent Genocide?" *Politorbis* , 2009.

4. Michel Chaumont (1997), *La Concurrance des Victims- Genocide, Identite, Reconaissance.* Paris: La Decouverte.

5. نفس المصدر

6. Raphael Lemkin (1994), *Axis Rule in Occupied Europe.* Washington: Carnegie Endowement for International Peace.
(لاحقًا، لمكين، حكم دول المحور).

7. أنظروا مثلاً نقاش بنيامين إيزاك: Benjamin Issac (2009), "Racism: a Ratinalization of Pejudice in Greece and Rome". In Meriam Eliav- Feldon, Joseph Zeiger and Benjamin Issac (eds.), *The Origins of Racism in the West.* Cambridge University Press, 32-56.

8. في هذا السياق، من الجدير بالذكر، ان نفس نوع الجهد المبذول من أجل التطابق الكامل موجود أيضًا بين الأمة وأمة المواطنين (كما كان قائمًا في الماضي بين مجتمع محلي ديني ومجتمع محلي سياسي)، بصرف النظر عن السؤال إذا كان الجينوس هو أمة والديموس هو أمة المواطنين.

9. John Cooper (2008), *Raphael Lemkin and the Struggle for the Genocide Convention*. London: Palgrave- Macmillan

10. أنظروا ترجمة الى العبرية وتحليلاً مفصلاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، لدى يئير أورون (2005)، الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، لدى يئير أورون (2005)، الإبادة الجماعية: أفكار حول ما لا يمكن تصوّره. رعنانا: الجامعة المفتوحة (بالعبرية).

11. حول إنكار وقوع الإبادة الجماعية ضد الأرمن، أنظروا يئير أورون (2006)، إنكار. سابا: مباع (بالعبرية).

12. *What is Genocide?* Cambridge: Polity Press. (لاحقًا، ما هي الإبادة الجماعية؟) Mark Levin (2005), *Genocide in the Age of the Nation State- Vol1: The Meaning of Genocide.* London: I.B. Tauris; Ben Kiernan (2007), *Blood and Soil.* New Haven: Yale University Press; Dirk A. Moses (2002), "Conceptual Blochages and Definitional Dilemmas in the Racial Century: Genocide of Indigenous Peoples and the Holocaust". *Patterns of Prejudice*, Vol. 36, No. 4.

13. Christopher Powell (2007), "What Do Genocides Kill? A Relational Conception of Genocide". *Journal of Genocide Research*, Vol. 9, No.4.

14. في الوقت الحاضر، يبدو وجود المجموعات العرقية أمرًا مشكوكًا فيه على نحوٍ جدّي، ولم يعد من المألوف الإيمان بصحة التصنيف العرقي للإنسانية، ولكن اتفاقية الإبادة الجماعية، بصفتها نتاج فترتها، تفترض ببساطة وجود مجموعات عرقية، تمامًا كما توجد مجموعات دينية.

15. دان دينر (2006) قطع في الزمن – لنتذكر القرن العشرين، تل أبيب: عام عوبيد، ص. 59-99.

16. أنظروا مثلاً:
Aifred M. De Zays (1989), *Nemesis at Potsdam: The Expulsion of the Germans from the East.* Lincoln: University of Nebraska Press.

17. Doc UN. A/C.6/81 SR. p 81. Doc UN. A/C.6/82 SR. p. 82. رد مصر. UN. Doc. A/C.6/176. p 185.

18. لمكين، حكم دول المحور.

19. William Schabas (2000), *Genocide in International Law.* Cambridge: Cambridge University Press.

20. شو، ما هو الجينوسايد؟

21. Thomas De Waal (2003), *Black Garden.* New York: New York University Press, 2003.

22. Benjamin Liberman (2010), "Ethnic Cleansing Versus Genocide?" in Dirk Moses and Donald BloxHam (eds.), T*he Oxford Handbook Of Genocide Studies.* Oxford University. (لاحقًا، ليبرمان، "تطهير إثني مقابل جينوسايد").

23. Michael Mann (2005), *The Dark Side of Democracy: Explaining Ethnic Cleansing.* Cambridge: Cambridge Universitu Press.

24. يبرمان، "تطهير إثني مقابل جينوسايد"

25. Christian Gerlach (2006), "Exteremely Violent Society: An Alternative to the Concept of Genocide", *Journal of Genocide Research* 8(4), p. 466 (لاحقًا، غيرلاخ، "مجتمع عنيف بشدة")

26.لنقد مفهوم المجتمع العنيف بشكلٍ خاص، أنظروا:
Patick Wolfe (2007,"Reluctant Bourgeois" *Journal of Genocide Research,* 9(1), p.15
(لاحقًا، وولف، برجوازيون رغمًا عنهم).
Henry R. Huttenbach (2007), "Gerlach Reconsidered: Search for Terminology Clarity". *Journal of Genocide Research*, 9 (1).
Alex Hinton (2007), "Genocide and Mass Violence: A Conceptual Turn?". *Journal of Genocide Research*, 9 (1).

27. غيرلاخ، "مجتمع عنيف بشدة"، ص466.

28. وولف، براجوازيون رغمًا عنهم، ص.15.

29. Stathis Kalivas (2003), "The Ontology of Political Violence: Action and Identity in Civil War". *Perspectives on Politics* Vol. 1 (3), P. 484

30. نفس المصدر، ص 485.

31. نفس المصدر، ص 479.

32. نفس المصدر.

33. نفس المصدر.